13 October 2017
Arabic

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



فريق الخبراء الحكوميين العامل
المعني بالمساعدة التقنية

فيينا، ١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي

فيينا، ٩-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

مشروع التقرير عن اجتماعي الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي
وفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية، المعقودين في فيينا،
من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

إضافة

ثالثاً - ملخص المداولات (تابع)

البند المشتركة بين الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي وفريق الخبراء الحكوميين العامل
المعني بالمساعدة التقنية

ألف - إعداد استبيان لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر
الوطنية، وفقاً للقرار ٢/٨ لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية (البند ٥ من جدول أعمال
الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي؛ والبند ٢ من جدول أعمال فريق الخبراء
الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية)

١ - عقد الفريقان العاملان، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، جلسيتين مشتركتين للنظر في
بند جدول الأعمال المعنون "إعداد استبيان لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة
المنظمة عبر الوطنية، وفقاً للقرار ٢/٨ لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية". ودعا الرئيس الوفود إلى إبداء
تعليقات عامة ضمن إطار هذا البند، قبل الشروع في إجراء استعراض أكثر تفصيلاً لمشروع الاستبيان.

٢ - وأعرب المتكلمون عن تقديرهم للأمانة لما أنجزته من عمل في إعداد مشروع الاستبيان، بما
في ذلك مراعاتها للآراء المنبثقة عن سائر الأفرقة العاملة التابعة للمؤتمر التي سبق أن نظرت في مشاريع
الاستبيانات الخاصة بالبروتوكولات. وشدد عدة متكلمين على ضرورة أن يكون الاستبيان وجيزاً
ودقيقاً ومركّزاً، وألاً يشكل، من ثم، عبئاً مفرطاً على الخبراء الممارسين الذين سيتولون مسؤولية



ملته. وأبرزت في هذا الصدد أهمية استخدام أسلوب "خانات التأشير الاختياري" لتوفير إجابات محايدة، بصفته طريقة مفيدة لتبسيط الردود وجعلها أكثر قابلية للمقارنة؛ ورئي أيضاً أن إدراج خيارات مثل "نعم، جزئياً" في الردود يمثل إضافة إيجابية. وإلى جانب ذلك، ذُكر أن استخدام بوابة "شيرلوك" لاستضافة معلومات تكميلية للردود سيكون مفيداً. وذكر أحد المتكلمين أن هناك حاجة إلى إيجاد توازن بين كون الاستبيان وجيزاً ودقيقاً ومركزاً وكونه شاملاً بحيث يساعد على تعميق معارف الدول الأطراف المحيية وكيفية تنفيذها للاتفاقية، بوسائل منها حشد طاقات مختلف السلطات الوطنية المعنية التي ستقدم الردود. وذكر عدة متكلمين أن الاستبيان ينبغي أن يقتصر على استعراض تنفيذ الأحكام الإلزامية من الاتفاقية. وقال بعض المتكلمين إن تطبيق أحكام الاتفاقية على أساس "مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال" ينبغي أن يُدرج في الاستبيان الخاص باتفاقية الجريمة المنظمة، لا في الاستبيان الخاص بكل من البروتوكولات.

٣- وذكر عدة متكلمين أنه، بالنظر إلى أن المناقشات المتعلقة بإنشاء آلية استعراض خاصة بالاتفاقية وبروتوكولاتها لا تزال جارية، سوف يلزم معاودة النظر في مشروع استبيان التقييم الذاتي الخاص بالاتفاقية، بحيث يخدم أغراض آلية الاستعراض بعد أن يُتفق على إجراءاتها وقواعدها.

٤- واستفسر بعض المتكلمين عن دواعي قيام الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي وفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية باستعراض مشروع الاستبيان الخاص باتفاقية الجريمة المنظمة، لأن هذا الاستبيان يتناول جوانب كثيرة لا تخص حصراً أحكام الاتفاقية المتعلقة بالتعاون الدولي والمساعدة التقنية. وبناء على دعوة الرئيس، أخذت الأمانة الكلمة لتبليغ الفريقين العاملين بأن مشروع الاستبيان قد أعد مع الامتثال التام لقرار المؤتمر ٢/٨، الذي ذُكر في الجدول ١ من مرفقه ٢ أن الفريقين العاملين المذكورين سيتوليان مسؤولية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة، كما أشار إلى المواد التي ينبغي أن يتناولها مشروع الاستبيان. واستذكرت الأمانة أيضاً أن المكتب الموسع للمؤتمر كان قد اتفق، للسبب نفسه، على جدول أعمال الاجتماعين الحاليين للفريقين العاملين؛ وذكر كذلك أن الفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية كان قد ناقش في اجتماعاته السابقة بنودا تتعلق بأحكام الاتفاقية المتعلقة بالتجريم. وذكر أحد المتكلمين أن اتفاقية الجريمة المنظمة ليس لها فريق عامل مخصص لاستعراض تنفيذها، ولذلك رئي أن من المناسب أن يتولى الفريقان العاملان المعنيان بالتعاون الدولي وبالمساعدة التقنية أداء هذه المهمة.

٥- وأكد على أن مؤتمر الأطراف هو الذي سيتخذ القرار النهائي بشأن اعتماد الاستبيانات، وأن مهمة الفريقين العاملين التابعين للمؤتمر هي تزويد المؤتمر بمشورة خبراء بشأن محتوى الاستبيانات وهيكلها، لكي يسترشد بها في اتخاذ قراراته.

٦- وذكر بعض المتكلمين أنه ينبغي للاستبيان الخاص بالاتفاقية أن يأخذ بعين الاعتبار ما بُذل في الماضي، وما يُبذل حالياً، من جهود لجمع المعلومات في إطار اتفاقية الجريمة المنظمة، وكذلك في إطار اتفاقية مكافحة الفساد وسائر الصكوك والعمليات الأخرى ذات الصلة، كما ينبغي له أن يستفيد من حصيلة تلك الجهود تفادياً للازدواجية في الجهود والموارد. واستذكر أحد الوفود أن هناك نداءً مستمراً موجهاً إلى الدول الأطراف بأن تملأ استبياني ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، بما يتوافق أيضاً مع أحكام القرار ٢/٨.

رابعاً - تنظيم الاجتماعين

باء- الكلمات (تابع)

٧- تكلم في إطار البند ١ من جدول أعمال فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية ممثل الجزائر، وهي دولة طرف في الاتفاقية.

٨- وتكلم في إطار بندي جدول الأعمال المشتركين، وهما البند ٥ من جدول أعمال الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي والبند ٢ من جدول أعمال فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية، ممثلو الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، رومانيا، سويسرا، ألمانيا، المملكة المتحدة، الجزائر، المكسيك، نيجيريا.